معارك سياسية ناجحة لدعم القضية الفلسطينية

الأونروا

جرت المناقشة حول وضع الأونروا في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ــ اللجنة السياسية الخاصة (١٩٨١) في ظل شعور حاد بالذعر والخطورة. وكما كان متوقعاً فلقد تم اتخاذ عدة قرارات، لكن السؤال المهم بقي مطروحاً: هل تنهار الأونروا؟

هذا الانهيار للأونروا أمكن تفاديه، عام ١٩٨١، بصعوبة شديدة، لكن احتمالاته، في عام ١٩٨٢، جدية وحقيقية تماماً. وان أولاف رايدبك، المفوض العام للأونروا، أعلن بوضوح، في بيانه أمام اللجنة السياسية الخاصة: «على الرغم من أن الأونروا وكالة انسانية وأن متاعبها الملحة ذات طبيعة مالية، فإن هناك عنصراً سياسياً أساسياً يتعذر إغفاله في كل من أنشطتها ومشكلاتها. وهذا الارتباط السياسي ليس أمراً جديداً؛ إذ إنه رافق الوكالة منذ ولادتها في العام ١٩٤٩».

وإن لبّ هذا العنصر السياسي هو اتخاذ هيئة الأمم المتحدة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٨ قرارها الصريح والقاطع المرقم ١٩٤ (٣) الذي أكد على حق الفلسطينيين «في العودة إلى منازلهم... وأن يفعلوا ذلك في أقرب فرصة ممكنة عملياً». بل وأكثر من ذلك، فلقد أكد القرار إياه على خطوات لتعويض أولئك الفلسطينيين الذين لا يرغبون في العودة. ونقول بإيجاز: إن على الأونروا أن تتحمل مسؤولياتها وأن تؤدي واجباتها في هذه الأثناء، في صورة لا تمس «بحقوق الفلسطينيين في العودة أو التعويض». ولقد أشار المفوض العام إلى أن الفلسطينيين ينظرون إلى أية تخفيضات حقيقية أو وشيكة في حجم الخدمات التي تقدمها الأونروا على أنها محاولة «من الأونروا والمجتمع الدولي للتخلي عن مسؤولياتهم.. وعلى أنها بالنتيجة محاولة لادماجهم في البلدان المضيفة، على الرغم من رغباتهم، وبما يناقض التعهدات المعطاة لهم».

إن العجز المتوقع في ميزانية الأونروا للعام ١٩٨٢ يبلغ ٨٠,٣ مليون دولار. ويبين الجدول التالي مسار الأزمة المالية منذ عام ١٩٧٧:

(الأرقام بملايين الدولارات)

العام	النفقات في ميزانيات خضعت للمراجعة	الدخل	العجز
١٩٧٧	١٣٤,٠	١٢٣,٠	١١,٠
١٩٧٨	١٣٩,٨	١٣٠,٥	٩,٣
١٩٧٩	١٦٦,٣	١٥٢,٢	١٤,١
١٩٨٠	٢١١,٣	١٨٤,٦	٢٦,٧
١٩٨١ (التقدير حتى منتصف العام)	٢٣٨,٧	١٩٣,٨	٤٤,٩
١٩٨٢ (كما يتوقع)	٢٦٥,٦	١٨٥,٣	٨٠,٣